

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Dostour
DATE:	12-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	230,000
TITLE :	Doctors call for a board to defend doctors...and a code of ethics that includes 13 items for patient rights
PAGE:	11
ARTICLE TYPE:	Government News
REPORTER:	Staff Report

لأول مرة.. البرلمان يناقش «الإهمال الطبي».. و١٠آلاف صحية سنوياً

أطباء يطالبون بمجلس للدفاع عن الأطباء.. وميثاق أخلاقي يضم ١٣ بنداً لحقوق المريض

من المرضى الذين يتعرضون بصفة شبه يومية لانتهاك المعايير، ووضحا عدم وجود إطار قانوني تحقق المريض، مثمناً يوجد في الاتحاد الأوروبي الذي يتعامل مع ميناق عام لحقوق المريض.

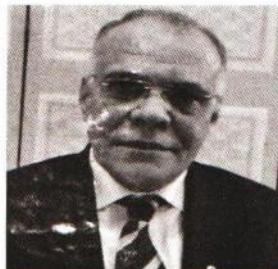
وطالب بضرورة عرض ميثاق الدفاع عن المرضى على اجنبية اللجنة التشريعية لمجلس النواب بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بمناقشته أثناء تشكيل اللجنة التأسيسية لكتابه الدستوري مثلاً فاعتلت دول العالم المتقدم، مبيناً أن الميثاق يتكون من ١٣ بنداً تشمل الحق في خدمة المريض، والحق في معونة نوع وطبيعة العلاج، والحق في الموافقة على نوعية التدخل الطبي، والحق في الخصوصية، والحق فياحترام وقته في تقدير العلاج، والحق في المناظرة الطبية والكشف الطبي، والحق في السلاسل الملاحية، والحق في التعميق في حالة وجود أي إهمال طبي في ملاجئ، والحق في العلاج المبتاع، والتمنع بكل التدخلات الطبية الحديثة بغض النظر عن قدراته المادية، والحق في تجنب الألم والمعاناة، والحق في الشكوى، والحق في المراقبة الشاملة.

وأشار إلى أنه سيعطالب المؤسسات الصحية بتشكيل مجالس يمثل فيها المريض، حتى يتمكن المريض المصري من الحصول على حقنة سواء بالتقاضي أو من خلال نقابة الأطباء التي يجب أن تدافع عن المريض، ووضحاً أن الأخطاء الطبية تأتي في المادة نتيجة لمنظومة القاعدة والمحددات الاجتماعية المتدنية للصحة.

محمد حسن خليل



علاء غنام



حتى إذا كانوا مخلوقين، مطالباً بضرورة قضايا يومياً، بالإضافة إلى تلقى وزارة الصحة نحو ١٢٠ شكوى سنوياً ضد انشاء نقابة متخصصة للدفاع عن حقوق المرضى داخل وزارة الصحة.

وطالب بضرورة تقديم ملفات متكاملة بالحقائق والصور والتقاير الطبية حتى يستطع التأكد من إذا كان الحادث إهمالاً أم مضاعفات، على أن يكون هناك جهاز رقابي متخصص في الرقابة على الإجراءات الصحية للمريض، موضحاً أن من ناحية أخرى أكد الدكتور محمد حسن خليل، المنسق العام للجنة الحق في الصحة، عدم وجود نظام في مصر لتمارسة الطبيب، وعدم وجود رقابة للدولة على المستشفيات، مشيراً إلى أن جميع الجهات الرقابية وممارستها تذهب في الفترة الأخيرة، وإن طبيعة عملها والتراخيص التي تصدرها تلك الجهات شكلية، مبيناً في الوقت نفسه أن نقابة الأطباء مهمتها الدفاع عن الأطباء حاجة ملحة إلى تأسيس روابط للدفاع

في بادرة قد تكون الأولى من نوعها يستند البرلمان المصري لمناقشة واحدة من أكثر الملفات الشائكة فيمنظومة الصحة ودائماً ما يتم السكوت عنها وإغلاقها رغم أن عدد الضحايا يصل إلى أكثر من ١٠ ألف قتيل سنوياً، يلتقطون حتفهم داخل غرف العمليات نتيجة الأخطاء الطبية.

وقد قدمت الناشطة فاطمة فهيم عضو مجلس النواب - بطلب إحاطة إلى السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء وإلى السيد وزير الصحة، أيدت خلاله استياعها من تزايد الإهمال الطبي داخل المستشفيات الحكومية، وعلى الأخص بمحافظة الشرقية، مبينة أنها وجهت طلب الإحاطة إلى السيد المهندس رئيس مجلس النواب - وإلى السيد وزير الصحة، أيدت خلاله استياعها من تزايد الإهمال الطبي داخل المستشفيات الحكومية، مما أدى إلى زيادة عدد الضحايا جراء ذلك الإهمال.

وصنفت الناشطة الإهمال الطبي بدأية من رفض استقبال المرضى إلى جانب غياب الرعاية الطبية وتقصي العلاج الطبي لهؤلاء المرضى، مشيرة إلى أنها سلطت الضوء في طلبها على واقعة مستشفى رمد طنطا والتي كان آخرها حرقن ١٣ شخصاً بقيادة الأقاسين، المحمرة دولياً مما أدى إلى إصابة بعض الحالات بالعنف.

يأتى ذلك في الوقت الذي رصدت الجمعية المصرية للدفاع عن ضحايا الإهمال الطبي في أحد تقاريرها أن هناك ٤٠٠ قضية إهمال طبي ضد أطباء وفقاً لتقديرات النيابة العامة أي بمتوسط



YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.



PRESS CLIPPING SHEET